

قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2018)

Measuring The Impact Of Foreign Trade Liberalization On Social Indicators Of Sustainable Development In Iraq For The Duration (2004-2018)

أ.م.د مهند خليفة عبيد المحمدي
Dr. Muhannad Khalifa Obaid
dr.muhannadkhalifa@uofallujah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة

أ.د نزار ذياب عساف
Prof. Dr. Nazar Dheyab Assaf
dr_nazar54@uoa.edu.iq
كلية المعارف الجامعة

شيماء حامد عبود العلواني
Shaimaa Hamed Abboud Al-Alwani
Shaimaa78sh@gmail.com

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2018 إذ تم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Distributed Autoregressive Lag Model {ARDL}) لتقدير تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 9) للكشف عن العلاقة بين التحرير التجاري وبعض مؤشرات التنمية المستدامة (المؤشرات الاجتماعية) . وجد ان لتحرير التجارة الخارجية اثر سلبي على معدل البطالة اذ يؤدي الانكشاف الاقتصادي الى الارتفاع بمعدل البطالة , في حين يؤدي الانكشاف الاقتصادي الى انخفاض الانفاق على الصحة والتعليم خلال المدة المدروسة .

ومن اهم ما توصي به الدراسة العمل على خلق بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي والمحلي تعمل على جذب المستثمرين شريطة ان توظف الايدي العاملة العراقية، لتكون سبباً في المحافظة على التنمية المستدامة، وتقليل نسبة البطالة. ويتطلب العمل على تطوير وتحسين القطاعات الصحية وتصنيع السلع الصحية الممكن إنتاجها في البلد، ذلك ان الاهتمام بهذا القطاع المهم يؤدي الى المحافظة على زيادة الاعداد السكاني ويعزز دور التنمية البشرية . والاهتمام بالتعليم وزيادة الانفاق عليه وتوفير متطلبات التعليم الحديثة التي تحتاج ضبط الجودة وتطوير المهارات للكادر التدريسي لبناء جيل قادر على النهوض بالبلد لكون الفرد هو العنصر الاساسي للتنمية .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة , تحرير التجارة الخارجية , نموذج (ARDL) .

Abstract

This study aims to measure the impact of foreign trade liberalization on sustainable development indicators in Iraq for the period 2004-2018 by applying ARDL methodology to detect the relationship between trade liberalization (degree of economic exposure) and some sustainable development indicators (social indicators). From the standard study it was found that the liberalization of foreign trade (degree of economic exposure) has a negative impact on the unemployment rate as economic exposure leads to a rise in the rate of unemployment, while economic exposure leads to a decrease in spending on health and education during the period studied.

One of the most important recommendations of the study is to create an environment suitable for foreign and domestic investment that works to attract investors provided that it employs the Iraqi labor force, to be a reason for maintaining sustainable development and reducing unemployment. It requires the development and improvement of the health sectors and the

manufacture of sanitary goods that can be produced in the country, as attention to this important sector leads to the maintenance of increased population reconstruction and prolongs the extension of human development. Attention to education and increased spending on it and the provision of modern education requirements that need quality control and skills development for teaching staff to build a generation capable of promoting the country because the individual is the key element of development.

المقدمة:

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في حياة أي مجتمع من المجتمعات فهي وسيلة لتلبية احتياجات الدول الأخرى من السلع والخدمات المتوفرة عن طريق الصادرات والحصول على الضروريات من السلع والخدمات وتختلف الدول فيما بينها بحسب ظروفها الطبيعية والمكتسبة التي تؤهلها لامتلاك ميزة نسبية لإنتاج سلعة معينة وهذا ما أدى إلى ضرورة خلق التبادل التجاري بين الدول للحصول على حاجتها من السلع والخدمات وتصريف الفائض من إنتاجها المحلي وبالتالي لا يمكن أن نتصور أن تستغني دولة عن التبادل التجاري مهما بلغ تقدمها الاقتصادي

أن الذي فرض هذا الموضوع وطرحه للحوار هو جولات المحادثات المختلفة المقترنة بموضوع تحرير التجارة الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منظمة التجارة العالمية وقواعد سيرها وشروط الانضمام إليها ولعل أهم تلك الجولات هي جولة الأوروغواي والتي امتدت لثمان جولات والتي جعلت من المسائل التي تهتم بها التنمية المستدامة وعلى رأسها القضايا البيئية في مقدمة الانشغالات على الصعيد العالمي , والتي أسفرت عن تأسيس منظمة التجارة العالمية التي تُعد اليوم من أهم مرتكزات التجارة الدولية والزراعية والمنظمة لمختلف الاتفاقات التجارية والتي ساعدت كثيراً على تحرير التجارة الدولية ويسرت إنسياباتها بين دول العالم المختلفة .

✓ أهمية البحث:

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة والمؤثرة في عملية نمو الاقتصاد العراقي إذ إن اعتماد هذا الاقتصاد على تصدير النفط الخام والمواد الأولية يضع العراق أمام تحديات عدة, حيث تشكل سلعة النفط السلعة الرئيسية للتصدير وتعد عوائدها المصدر الأساسي للإيرادات العراقية التي تلبي إحتياجات الموازنة العامة في شقي الانفاق العام التشغيلي والاستثماري الذي يلبي متطلبات التنمية المستدامة , وبالتالي فإن دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة يكتسب أهمية فائقة بالنسبة للاقتصاد العراقي .

✓ مشكلة البحث :

تحظى التنمية المستدامة بأهمية فائقة وأولوية تتقدم على الكثير من الأهداف بالنسبة لمختلف دول العالم وقد أهتمت العديد من الدول بدراسة العوامل المؤثرة فيها, والعراق من بين الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق خطوات على هذا الطريق إلا أن ذلك يواجه الكثير من المشكلات والمعوقات التي تتصل بواقع الاقتصاد العراقي ومنها البطالة وتلكؤ مشاريع التنمية الاقتصادية .

✓ فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على (أن تحرير التجارة الخارجية للعراق سوف تترك أثراً مختلفاً على المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة) .

✓ هدف البحث :

قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة .

✓ **هيكلة البحث**

تم تقسيم البحث الى محورين، تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي والنظري لتحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة ، بينما تناول المحور الثاني قياس وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2018)، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي لتحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة**1.1 : مفهوم التجارة الخارجية**

يُعد مفهوم التجارة الخارجية من الناحية التاريخية الى المراحل الأولى لقيام التجارة بين الدول المختلفة ، اذ كانت المعاملات التجارية بين الدول تتصف بصفتين **الاولى** : صغر حجم الصفقات التجارية ، **والثانية** إقتصار التعامل على السلع (البضائع) دون الخدمات او تدفق رؤوس الاموال ومن ثم أطلق على التعامل بين الدول مُصطلح التجارة الخارجية لتمييزها عن التجارة الداخلية التي تنجز داخل حدود الدولة الواحدة ومع نمو التجارة وإتساع نطاقها وإحتواؤها على تدفقات السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال جاء مصطلح التجارة الدولية ليعبر عن المفهوم الأكثر إتساعاً للتجارة الخارجية. (عبد القادر, 2011 : 17) .

وتعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة معينة ودول العالم الاخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية والخدمات, الايدي العاملة, النقود. (الصوص , 2008 : 9) .

والتعريف الاصطلاحي للتجارة الخارجية يشير الى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين بلدان معينة وبلدان أخرى أو مجموعة من الدول .

إما التعريف الاقتصادي: فهو ينصب على عملية الوساطة والتوسط بين المنتج والمستهلك ويتولد عن ذلك خروج نوعين من الاعمال عن نطاق التجارة , حيث يقوم المستهلك بشراء السلعة التي يهدف الى استهلاكها والانفاق منها .

<http://s3.amazonaws.com/academia.edudocuments/p3/25/9/2019,8:13pm>

ويشير تحرير التجارة إلى خفض أو إزالة الحواجز التجارية بشكل كبير، وكل ما من شأنه أن يقيد التجارة الدولية لأي بلد. وتشمل هذه الحواجز التجارية التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية (مثل الحصص وغيرها من التنظيمات التي تفرضها الحكومة)، وإعانات الدعم (مثل تلك الممنوحة على الإنتاج والصادرات)، وغير ذلك من الأدوات التجارية التقييدية (MARCHAND, 2008:2) .

ويعتبر التخصص وتقسيم العمل الدولي من اهم نتائج الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا وباقي دول اوربا في منتصف القرن الثامن عشر , وانتشرت آثار الثورة الصناعية أولاً بين دول اوربا الغربية وأصبحت تنتج كميات كبيرة من السلع الصناعية بفضل التقدم الصناعي الذي أحدثته الثورة الصناعية في أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

لقد ادت الظروف الجديدة التي حققتها الثورة الصناعية الى إمكانية إنتاج السلع بتكلفة اقل نسبياً عن ذي قبل ومن ثم كنتيجة لذلك اخذت الدول تبادل جزءاً من إنتاجها الفائض لتحصل في سبيل ذلك على جزء من ناتج دولة اخرى , وهذا هو اصل التجارة الدولية (الخارجية) فالتخصص الدولي في الإنتاج , وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية (الخارجية) في عالم اليوم (العصار وآخرون 2000 : 13).

وتختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في ان الأولى تقوم بين وحدات دولية تفصل بينهما حدود سياسية , وموانع جغرافية وأنظمة وقوانين وآليات ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية المحلية . ويمكن اجمال اهم العوامل التي تؤدي الى وجود اختلافات وفروق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية في الآتي (عبد القادر, 2011 : 17) :

1. انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة وهي الدول .
 2. انفصال الاسواق وبالتالي :
 - اختلاف العقائد والنظم الاقتصادية من دولة الى اخرى .
 - اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين دولة واخرى.
 - اختلاف طبيعة الاسواق الدولية عن مثيلاتها الوطنية .
 - اختلاف وحدات التعامل النقدي بين دول العالم .
 3. امكانية تحرك عناصر الانتاج داخل الدولة الواحدة مقابل القيود على تحركات عناصر الانتاج عبر الحدود .
 4. اختلاف السياسات التجارية التي تتبعها الدول المختلفة .
- وينتج عن هذه الطبيعة المميزة للتجارة الخارجية ضرورة القيام بمعالجة تنظيرية وتطبيقية لموضوعات التجارة الخارجية ويمكن القول ان هذه المعالجات تشكلت من تراكم نظري وتطبيقي اقتصادي.

2.1: اهمية التجارة الخارجية

يتضح مدى أهمية التجارة الخارجية لبلدان العالم من كونها توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً . ولهذا فان التجارة الخارجية تهيئ لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم . وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم الى الحصول على سلع وخدمات من الدول الاخرى ويرجع ذلك الى (السريتي, 2016: 9-10):

1. عدم قدرة اي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية ان تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية او عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محلياً .
 2. إختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم حيث تستطيع دولة ما بإنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع الدول الاخرى , لذا يكون من الافضل لها عدم انتاجها محلياً واستيرادها من الخارج
- وبناءً على ما سبق يكون من الافضل ان تخصص كل دولة في انتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة اقل من غيرها من دول العالم , ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الاخرى التي ترتفع فيها تكاليف انتاجها , ما يؤكد على ذلك انه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحدة مكتفية ذاتيا من كافة السلع والخدمات .

وتلعب التجارة الدولية دوراً بارزاً في معظم الاقتصادات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج اليه من سلع وخدمات غير متوفرة محلياً من خلال عمليات الاستيراد وفي الوقت نفسه تساعده على التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المتوفرة من خلال عمليات التصدير , وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الاسواق المادية (اسواق النقود والصرف الاجنبي) (عوض, 1995: 14) .

3.1: نظريات التجارة الخارجية

ان النظريات الاقتصادية المختلفة التي ظهرت لتفسير اسباب قيام التجارة الدولية يمكن دمجها في مجموعتين من النظريات :

الاولى: النظريات الكلاسيكية التي اسسها آدم سميث وريكاردو حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي, الى ان اي دولة تقوم بإستيراد سلعة من الخارج اذا كانت تكاليف استيرادها من الخارج اقل من تكاليف انتاجها في الداخل , ومن ثم فإنه يمكن القول ان تكاليف الانتاج النسبية وبالتالي الاسعار النسبية هي التي تحدد نوعية السلع المستوردة والسلع المصدرة كذلك ,اي هيكل التجارة الدولية .

الثانية : النظرية الحديثة التي اسسها هكشر واولين حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي الى اختلاف تكاليف انتاج السلع بين الدول المختلفة , وليس الى اختلاف الميزة النسبية كما تبينها تكلفة العمل مثلاً (العصار وآخرون, 2000: 17) .

1.3.1: النظريات الكلاسيكية:

1.1.3.1: نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث Adam Smith):

إن اول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان هي نظرية الميزة المطلقة ,وتعود للاقتصادي الاسكتلندي الكبير Adam Smith من خلال كتابه بحثه في طبيعة واسباب ثروة الامم سنة 1776 , وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الانتاج بين بلد وآخر من حيث الامكانيات والانتاجية , وتتلخص هذه النظرية بأن كل بلد يتخصص بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزة مطلقة في إنتاجها . عليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الاطراف المشاركة فيه (الصرن, 2001: 153-152) . الا ان نظرية سميث في الميزة المطلقة عجزت عن الاجابة على التساؤل المطروح فيما اذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في انتاج جميع السلع على البلد الاخر , هل هذا يعني انه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين ؟ (عوض, 1995: 30) , وقد حاول (ديفيد ريكاردو) تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية الميزة النسبية.

2.1.3.1: نظرية الميزة النسبية (David Recardo)

قام الاقتصادي الانكليزي المعروف (David Recardo) 1776-1828 بالرد على نظرية آدم سميث وذلك بكتابه المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 في القرن التاسع عشر , من خلال نظريته في الميزة النسبية Comparative Advantage , إن جوهر هذه النظرية يتمثل في إحتساب كلفة انتاج الوحدات الاضافية من احدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في انتاج بقية السلع بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان ان يتمتع البلد بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة بل ان قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه اكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين .

حيث تعدّ هذه النظرية تطوراً كبيراً في الفكر الكلاسيكي , إذ غيرت الاتجاه في التجارة الخارجية , وخطوة هامة نحو الامام ومازالت تشكل اغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية , وقد زودت الاقتصاديين ببرهان اكثر كفاية واكثر اقناعاً في جدوى وفوائد التجارة بالرغم من كل الانتقادات التي سبقت في مواجهة هذه النظرية . (جويد 2013: 127)

2.3.1: النظريات النيو كلاسيكية:

1.2.3.1: نظرية القيم الدولية (Jon Stuart Mill)

ركزت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية) على تفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (امكانية الانتاج) دون الاهتمام بالطلب . لقد انتبه الى هذه المسألة , جون ستيوارت ميل 1873 - 1806 الذي لفت في نظريته القيم الخارجية الى ان رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار إستيراداته , بمعنى ان الصادرات تتغير وفقاً لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة ولهذا قام **Mill** بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان , وبناءً على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة بأن الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لإستيرادات البلد الاخر المشارك معه في التجارة . بمعنى آخر ان عرض البلد A لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد B والعكس صحيح . وان الانحراف لمعدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية (جويد, 2013: 127).

3.3.1 : نظريات التجارة الدولية الحديثة :

1.3.3.1 : نظرية وفرة عوامل الانتاج (النظرية السويدية هكشر - أولين Heckscer-Ohin)

ان صاحب هذه النظرية الاقصاديين السويديين هكشر وتلميذه أولين لكن ما جاء به هكشر يختلف عما جاء به أولين الا انه غالباً ما يتم إدراج مساهمتهما معاً تحت عنوان النظرية الحديثة في التجارة الدولية (عبد القادر, 2011: 40) , تتمثل الفكرة الاساسية لهذه النظرية فيما يأتي :

إن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين الدول هي التي تؤدي الي قيام التجارة الدولية اذ ان لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج الى عامل الانتاج الأكثر وفرة نسبية فيها وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يتطلب إنتاجها الى عامل الانتاج الأكثر ندرة فيها وبالتالي يجب ان يقوم البلد بإستيراد هذه السلع من الخارج .

وتعدّ هذه النظرية امتداداً لنظرية النفقات النسبية لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وارجعت ذلك الى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع . اما نظرية هكشر - أولين فأنها توضح تفسير اسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة , وذلك يعني ان هذه النظرية بدأت من حيث انتهت اليه نظرية النفقات النسبية , ولذلك هذه النظرية تعتبر مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها . (السريتي , غزلان: 2013: 75) .

2.3.3.1 : نظرية تشابه الانواق (نظرية ليندر)

ان جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقصادي السويدي استيفان ليندر هو اعتماده على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التبادل الدولي وإثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض , حيث توصل ليندر الى ان مستويات الدخل الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية (كمقياس لحجم التجارة بين الدول) بالنسبة للمنتجات الصناعية .

وفي تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية يفرق بين نوعين من السلع :

المنتجات الأولية : إذ يرى ان تبادلها يتم طبقاً للميزة النسبية وان الميزة تتحدد بنسب عناصر الانتاج , فكثرة عناصر الانتاج يؤدي الى انخفاض اثمانها وانخفاض سعر المنتج بينما قلة عناصر الانتاج تؤدي الى ارتفاع اثمانها وارتفاع سعر المنتج .

السلع المصنوعة : إذ يرى ليندر ان هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة وهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية (عبد القادر , 2011 : 53) ويفترض ليندر ان الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي تملك لها اسواق كبيرة وذلك لان الانتاج الكبير الحجم سيحقق وفورات للحجم مما يعمل على تخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها لتغزو السوق الاجنبي .

كما اعتقد ان الدول المتشابهة الدخل تكون متشابهة الاذواق , وهذا بالنسبة للسلع المتنوعة والمتمايزة , اما السلع الاساسية فتخضع لنظرية (H-O) . فمثلا المجتمعات المتقدمة متشابهة من حيث الدخل , ولذلك نجد ان ميلها بنفس النمط للسلع في الاستهلاك (السيارات الكهربائية والالكترونيات) . (الصوص , 2008 : 45).

ويمكن القول ان فرضية ليندر قد ثبتت صحتها في الدولة التي ينتمي اليها ليندر وهي السويد , في حين انه لم يثبت صحتها في بقية الدول الاخرى . ولم تتمكن هذه الفرضية ان تُبين على سبيل المثال السبب في أن بعض الدول التي لاتدين بالمسيحية مثل اليابان وكوريا , تنتج شجرة عيد الميلاد الصناعية وبطاقات عيد الميلاد وتصدرها الى الخارج , علماً إنه لاتوجد اسواق داخلية لهذه السلع في الدول المصدرة . (ابو شرار , 2007 : 144-145) .

4.1 : مفهوم التنمية المستدامة خصائصها وابعادها :

1.4.1: مفهوم التنمية المستدامة The concept of sustainable development

أسست الامم المتحدة عام 1983 مفوضية العالم للبيئة والتنمية والتي وردت عام 1987 تقريراً بعنوان (مستقبلنا المشترك) الذي يعتبر بمثابة الدستور لعملية التنمية المستدامة فقد نادى رئيسة المفوضية في التقرير بعهد جديد من التنمية الاقتصادية المقبولة ببنياً وأطلق عليها التنمية المستدامة التي تعني بتلبية حاجات البشر ورغباتهم المقبولة على ان يتم النمو في حدود القدرة البيئية للأرض (محارب, 2011: 15-16)

ولا يوجد تعريف مرضٍ عالمياً للتنمية المستدامة غير إنه يوجد إتفاق مشترك للنظر الى المفهوم بصفته يحيط بأبعاد ثلاثة هي: البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي , وفي الخلفيات النظرية للتنمية المستدامة يركز التحليل بصفه اساسية على الموارد البيئية والحفاظ على مخزونات الموارد او الثروات الانسانية , والمشيدة والاجتماعية والبيئية على امتداد الزمن (محارب , 2011 : 16-17) .

وورد تعريف آخر للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي اقره مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992 على انها وجوب إنجاز الحق في التنمية بحيث تكون على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية , كما يمكن ان نعرف التنمية المستدامة تعريفاً وافياً بأنها تعدّ تغييراً اجتماعياً هادفاً من خلال ايدولوجية معينة وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل وتكون مشتملة ومكتملة في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية في هذا المجال مع تجنب عدم اغفال الضوابط البيئية وفناء الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية وخلق تحولات في القاعدة الصناعية السائدة وهكذا فأن عملية التنمية هي عملية موجبة بإتجاه الافضل لأفراد المجتمع . (نجم , 2017 : 4) .

وردت للتنمية المستدامة عدّة مسميات , الا انها كمفهوم فتعود في جذورها الاولى الى ماورد في تقرير اللجنة متعددة الاختصاصات المكلفة من برنامج الامم المتحدة , والخاص بصياغة تعريف جديد

لمفهوم التنمية البشرية , والذي تم اكماله في اواخر عام 1994 . وقد كانت هذه الخطوة بمثابة تكليل لمسيرة فكرية ابتدأت عام 1976 , حيث كلفت لجنة من الاقتصاديين بوضع تقرير حول اصلاح النظام الاقتصادي العالمي , والبحث في كيفية لمعالجة الخلل الحاصل في نظم علاقات التعاون الدولي القائم بين مختلف شعوب العالم بهدف إقامة نظام عالمي جديد يُوفّر معيشة كريمة للمجتمع .(هاشم, 2011: 245).

كما عرفتھا الوكالة العامة للبيئة والتنمية (WECED) بأنها التنمية التي تواجه احتياجات الافراد الحالية دون التقليل من امكانية الاجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتهم (المصري , عامر, 2017: 146).

وتركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية لذلك تعرف بأنها التنمية التي تسعى الى الاستخدام الامثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق الضرر بالاجيال المستقبلية , والسبب هنا هو ان السكان في ازدياد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع , لذلك فالهدف هو الوصول الى معدل نموّ للسكان ثابت على مستوى العالم , وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وضياح الطاقات وتعالج التنمية المستدامة معضلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الحرمان يؤدي الى استنزاف الموارد وتلوث البيئة (القريشي , 2007: 128-129)

وتكتسب التنمية المستدامة أهمية بالغة في إطار التطورات والتحويلات المتسارعة التي يشهدها العالم منذ أواخر القرن الماضي, فقد تغيرت العديد من معالم الحضارة الإنسانية بحكم الإنجازات التي تحققت في مجالات العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال وغيرها , إذ كان لهذه الإنجازات وقعها المباشر وغير المباشر والمؤثر على ميادين الحياة كافة , فأرتفعت مستويات المعيشة وتزايدت معدلات الاستهلاك البشري من السلع والخدمات بشكل كبير(عساف , شهاب , 2018 : 265)

2.4.1 : خصائص التنمية المستدامة : The characterizes of Sustainable Development

تُعدّ عملية التنمية المستدامة عملية شاملة تتميز بالاستمرار والتواصل فضلاً عن ذلك فإنها ذات ابعاد وجوانب متعددة بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية , وبالتالي فإن لها مجموعة من الخصائص تتمثل في ما يأتي (الركابي:2020: 108) :

1. تنمية تراعي حق الاجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيويّ لكوكب الارض .
2. تنمية تضع تلبية الاحتياجات الاساسية للافراد من البشر في المقام الاول .
3. تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الاساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة او العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كدورات الماء والغازات والعناصر والمركبات لذلك هي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي وتلويثها بما يتعدى حدود طاقاتها القصوى على التقنية الذاتية كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي .

3.4.1: ابعاد التنمية المستدامة**1.3.4.1: الابعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة :**

هناك ارتباط وثيق بين السكان والاستهلاك والبيئة ومن الضروري إيجاد توازن بين السكان والنظم البيئية التي يعيش عليها . إن تحقيق الازدهار لا يكون عن طريق إتباع سياسة تنمية مبنية على النمو الكبير في الناتج المحلي مع ارتفاع الاستهلاك الفردي من دون النظر الى التكاليف البيئية والاجتماعية . ويرى بعض الباحثين الى ان البعد الاجتماعي يشير الى العلاقة بين الطبيعية والبشر والى النهوض برفاهية الناس وتحسين وسائل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الاساسية (العفون , حبيب : 2018 , 27-28).

ويأخذ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة الجوانب التالية (الريفي 2018 : 122-124) :

أ. اتخاذ الاجراءات الكفيلة بخفض معدلات النمو الديموغرافي :

من خلال ضبط معدلات النمو السكاني من اجل ان تظهر نتائج التنمية وتأخذ الامور طريقها نحو حل المشكلة . لذا فمن الامور التي تمضي بتحقيقها التنمية المستدامة العمل على خفض معدلات النمو السكاني الذي يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية بما يؤدي الى استنزافها , وبالتالي تعجز السلطات عن توفير الخدمات المطلوبة منها على الوجه الاكمل.

ب. اهمية دور المرأة : انطلاقاً من ذلك كون ان المرأة تؤلف نصف المجتمع عددياً ولا يمكن لأي تنمية ان تغفل الاستفادة من نصف قوة المجتمع لذا يجب العمل على ادماج المرأة في عمليات التنمية المستدامة وخاصة في تطبيق المشاريع ووضع الخطط لها , وزيادة دور ووعي المرأة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية وطريقة استغلالها . كما حصل في كينيا في مشروعات زراعة الاشجار والمرأة في الدول المتقدمة تساهم في كل الاعمال وتتسلم مختلف الوظائف .

5.1: العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة

يحثل قطاع التجارة الخارجية موقع ملائم في تحديد ابعاد ومسار مخطط التنمية الاقتصادية, حيث تسهم الصادرات وبشكل مباشر في ازدياد الدخل القومي , إما الاستيرادات فإن اسهامها يكون بشكل غير مباشر في ارتفاع الدخل القومي , وذلك من خلال تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية (هلال , 2014 : 112) , وان العولمة وإزالة العوائق الجمركية , وإلغاء الحدود وزوال منطق الحدود الجغرافية , عمل على خلق المساوي على مدى واسع وكبير , وازداد معها انخفاض مستويات التنمية لملايين من الناس , فأن اندماج الاسواق العالمية بأسواق البلدان النامية بمعنى تهميش دور الدول النامية, لأنها لا تمتلك قدرة تنافسية مالية كالتي تستملكها الدول المتقدمة , وهنا على حساب الرعاية الاجتماعية ارتفاع معدلات البطالة والتي تتعارض مع اهم القواعد والمبادئ التي تكثر بها التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة بالعنصر البشري (عبيد, غفران, 2007: 126) , فتحرير التجارة والبيئة النظيفة هما أهم العوامل الفعالة التي تساهم بدور غاية في الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة. وهي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على التنمية المستدامة. ويجادل بعض النقاد بأنه نظراً لأن زيادة تحرير التجارة تحفز على زيادة النمو في البلدان النامية, ولا بد أن يؤدي ذلك إلى زيادة التلوث الصناعي والتدهور البيئي. إضافة الى ذلك, فإن تحرير التجارة يمكن أن يوفر للبلدان النامية حافزاً على اعتماد تكنولوجيات متقدمة وإتاحة إمكانية الحصول عليها, مما قد يوفر طريقة أنظف أو أكثر مراعاة للبيئة .

وتكريساً للتناغم بين تحرير التجارة الدولية ومتطلبات البيئة في إطار التنمية المستدامة ينبغي العمل على تجسيد فكرة التكامل بينهما على اعتبار ان تحقيق حماية البيئة سيسير حتماً الى الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تشكل اساس النمو الاقتصادي وبدوره تحرير التجارة يؤدي الى تنشيط النمو الاقتصادي لتأمين الحماية للبيئة, وعليه فلا يجب ان تخلق قواعد تحرير التجارة الدولية

حاجزاً لحماية البيئة وفي المقابل يجب ان لا تشكل السياسات البيئية حاجزاً أمام تحرير التبادل التجاري (حبيبة، 2017: 134-135). ولقد تعددت الاقتراحات حول الصلة بين التجارة والبيئة فهناك آراء تقول إن التحرير التجاري سيؤدي الى اهتمام اكثر بالبيئة وفي المحافظة عليها حيث ترمي السياسات التي تنادي بتحرير التجارة الى جعل النشاط الاقتصادي العالمي أكثر فاعلية الامر الذي يعمل على زيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستواه المعاشي ومن ثم زيادة الوعي لديه بقضايا البيئة، وهناك آراء تقول ان تحرير التجارة الخارجية وما ينجم عنها من زيادة في حجم الانتاج يضران بالبيئة والتنمية المستدامة اضرار سلبية (قوديري، 2011: 9)، حيث ان التجارة الخارجية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي عنصر من عناصر التنمية ويجب ان تكون السياسة التجارية جزء من إطار سياسة متكاملة وان التجارة محرك فعال للتنمية (التوفيق، زهرة، 2019: 276):

المحور الثاني: قياس وتحليل اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004 - 2018)

1.2: توصيف النماذج المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الاختبارات القياسية الملائمة لاستخراج افضل النتائج ونبدأ بالتوصيف القياسي للبيانات لتحديد اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2018)، واستخدام التكامل المشترك لتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل و القصير، ووفقاً لمتطلبات الاقتصاد القياسي ان تكون السلسلة الزمنية تتمتع بطول سلسلتها الزمنية، فقد تم تقسيم المدة السنوية الى ربع سنوية، أي اصبحت المشاهدات 60 مشاهدة، بدلاً من 15 مشاهدة، وذلك باستخدام معادلات (DIZ). (صايل، عناد: 2017: 24):

$$X1 = Zt-1 + 7.5 / 12 (Zt - Zt-1)$$

$$X2 = Zt-1 + 10.5 / 12 (Zt - Zt-1)$$

$$X3 = Zt + 1.5 / 12 (Zt+1 - Zt)$$

$$X4 = Zt + 4.5 / 12 (Zt+1 - Zt)$$

إذ أن Zt = ترمز إلى قيمة المتغير في السنة t .

$Zt - 1$: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t .

$Zt + 1$: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t .

Xi : القيمة الخام للربع i قبل التعديل، $i = 1, 2, 3, 4$.

ووفقاً لمبادئ الاقتصاد القياسي فانه يتطلب ما يلي :-

اولاً- توصيف المتغيرات للنماذج المستخدمة، اي تحديد متغيرات النموذج كما في الجدول الاتي:-

جدول (1) توصيف متغيرات الدراسة

نوع المتغير	الرمز	متغيرات الدراسة
المتغير المستقل	Ee	درجة الانكشاف الاقتصادي
المتغير التابع	UN	معدل البطالة
المتغير التابع	GHE	الانفاق على الصحة
المتغير التابع	GED	الانفاق على التعليم

المصدر: من اعداد الباحثين.

ومن اجل قياس تأثير درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق 2004 - 2018 على المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة، فان الدالة تأخذ الشكل اللوغاريتمي البسيط الاتي:

$$Lnyi = fLn(X) + Et$$

حيث ان:

$$Lnyi = y1, y2, y3 \dots yn$$

المتغير التابع مؤشرات التنمية المستدامة (المؤشرات الاجتماعية هي معدل البطالة والانفاق على الصحة، الانفاق على التعليم.

$$LnX = \text{المتغير المستقل درجة الانكشاف الاقتصادي} .$$

(Et) تمثل حد الاخطاء العشوائية

2.2 اختبار جذر الوحدة :

يبين الجدول (2) واستناداً إلى القيم الحرجة، أن متغيرات المؤشرات الاجتماعية غير ساكنة في المستوى الأصلي للبيانات، عند مستوى معنوية 5%، وتصبح ساكنة بعد اخذ الفروق الأولى للبيانات، أي إنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)1 .

جدول (2) اختبار جذر الوحدة للمؤشرات الاجتماعية وفق اختبار ADF

درجة التكامل	اختبار ديكي فولر المركب (ADF)		المتغيرات
	المستوى الاصيل للبيانات	الفرق الاول للبيانات	
1(1)	-1.322361	-5.999340	معدل البطالة
1(1)	-0.343599	0.654323	الانفاق على الصحة
1(1)	-1.235539	2.876543	الانفاق على التعليم
القيم الحرجة	-3.560019	-3.560019	Level 1%
	-2.917650	-2.917650	Level 5%
	-2.596689	-2.596689	Level 10%

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

حيث ان بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ساكنة عند الفرق الاول , لذلك يتم اختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) للكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل درجة الانكشاف الاقتصادي والمتغيرات التابعة لمؤشرات التنمية المستدامة كلاً على حده. حيث يمكن تطبيق (ARDL) بغض النظر عن ان متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة 1(0) او متكاملة من الرتبة 1(1) او متكاملة من نفس الرتبة. واستخدامه يساعد على تقدير مكونات الاجلين الطويل والقصير .

3.2 تحليل نتائج العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي ومعدل البطالة

1.3.2 تقدير النموذج الاول لانحدار الذاتي الامثل (ARDL)

يبين الجدول (3) نتائج التقدير الاول لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (الانكشاف الاقتصادي) والمتغير التابع (معدل البطالة)، وان جميع المؤشرات كانت معنوية من خلال المؤشرات الاحصائية، فمثلاً قيمة R^2 بلغت اعلى من (96%) ، وهذا يعني ان 96% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة تعود الى درجة الانكشاف الاقتصادي، وان 4% من التغيرات بفعل متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج ، وبلغت القيمة الاحتمالية لاحصاء F (0.000)، وكانت احصاءة F (262.7656) تفسر ان النموذج معنوي ككل، وان درجة الانكشاف الاقتصادي تؤثر في معدل البطالة في العراق , كما نلاحظ من الجدول (2) والملحق (2) ان فترة الابطاء المثلى هي (2) حسب المعايير المستخدمة اذ تم اختيار مدة الابطاء التي تعطي اقل قيمة.

جدول (3) نتائج التقدير الاول لأنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN A(-1)	1.937954	0.133321	14.53602	0.0000
LN A(-2)	-1.448166	0.186094	-7.781916	0.0000
LN A(-3)	0.472886	0.080827	5.850588	0.0000
UN	6.29005	0.000459	0.136982	0.8916
C	0.362537	0.340729	1.064004	
R-squared	0.969261	Mean dependent var		121.2009
Adjusted R-squared	0.965572	S.D. dependent var		135.6105
S.E. of regression	25.16215	Akaike info criterion		9.403145
Sum squared resid	31656.70	Schwarz criterion		9.654046
Log likelihood	-260.9896	Hannan-Quinn criter.		9.500654
F-statistic	262.7656	Durbin-Watson stat		1.984602
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

2.3.2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين المتغيرات

نلاحظ من الجدول (4) ان القيمة المحسوبة لإحصاءة F لمعدل البطالة تساوي (5.834321)، وهي اكبر من قيمة F الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى معنوية (5%) وهي تساوي (5.73)، مما يعني قبول الفرضية البديلة أي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير المستقل والمتغير التابع خلال مدة الدراسة.

جدول (4) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F. Statistic	5.834321	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

3.3.2: نتائج تقدير الاستجابة للمعطيات الطويلة والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (5) ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من الانكشاف الاقتصادي الى معدل البطالة، وهذا ما يؤكد معامل متجه تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ لهذا النموذج البالغ (-0.076703) وان القيمة الاحتمالية (prob.) المصاحبة له هي (0.0284) ، وان قيمته سالبة ومعنويته احصائية . مما يعني أن (-0.07) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل ، أي إن الانكشاف الاقتصادي يتطلب حوالي أقل من سنة ($1 \div 0.07 = 14$) لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل ، أي بمعنى أن المدد السابقة تتحرف عن توازن الأجل الطويل وتُصحح في المدة الحالية (باعتبارها سرعة تعديل) بنسبة (7%). وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً . ويستدل من الجدول (5)، ان معامل الانكشاف الاقتصادي له اثر ايجابي على معدل البطالة في الأجل القصير ، كما وتتفق الاشارة مع الواقع الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية في الأجل القصير (-0.0434)، وهذا يعني أن زيادة الانكشاف الاقتصادي في العراق بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (43%)، في حين بلغت المرونة الجزئية لمعدل البطالة في الأجل الطويل (0.043) وهذا يعني أن الزيادة في الانكشاف الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة (43 %)، وهذا يعني ان معدل البطالة في العراق في الاجل الطويل يستجيب وبسرعة كبيرة للانفتاح والانكشاف الاقتصادي بعد عام 2003 . بسبب تعطل اغلب الصناعات والاعتماد على الاستيراد الخارجي. والمنافسة مع المنتجات الاجنبية تؤدي الى خلل في بعض الشركات التي لاتستطيع ان تواجه المنافسة الخارجية ويؤدي ذلك الى تسريح عدد من العمال غير المتخصصين مما ينجم عنه ارتفاع معدل البطالة .

جدول (5) تقدير الاستجابة في الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN D(D01(-1))	1.237779	0.104296	11.867911	0.0000
LN D(D01(-2))	-0.495879	0.119439	-4.151736	0.0001
(UN)	-0.043441	0.000026	-1.575832	0.1214
CointEq(-1)	- 0.076703	0.033979	-2.257379	0.0284
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
(UN)	0.043231	0.000040	0.775840	0.0441
C	-17.249826	142.847325	-0.120757	0.9044

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9)

4.2: تحليل نتائج العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والانفاق على الصحة

1.4.2: تقدير النموذج الاولى للانحدار الامثل (ARDL)

يبين الجدول (6) نتائج التقدير الاولى لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (الانكشاف الاقتصادي) والمتغير التابع (الانفاق على الصحة)، وان جميع المؤشرات كانت معنوية من خلال المؤشرات الاحصائية، فمثلا قيمة R^2 بلغ اعلى من (97%) ، وهذا يعني ان 97% من التغيرات التي تحدث في الانفاق على الصحة تعود الى درجة الانكشاف، وان 4% من التغيرات تحدث بفعل متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج ، وبلغت قيمة احصاءة F (216.0472) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000)، وهذا يعني معنوية النموذج المستخدم لتقدير العلاقة في الاجلين الطويل و القصير ، وان درجة الانكشاف الاقتصادي تؤثر في الانفاق على الصحة في العراق، كما نلاحظ من الجدول (5) والملحق (2) ان فترة الابطاء المثلى هي (2) حسب المعايير المستخدمة اذ تم اختيار مدة الابطاء التي تعطي اقل قيمة .

جدول (6) نتائج التقدير الاولى لنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN A(-1)	2.725780	0.151316	18.01387	0.0000
LN A(-2)	-2.866650	0.379752	-7.548737	0.0000
LN A(-3)	1.376106	0.423250	3.251282	0.0021
A(-4)	-0.257704	0.186070	-1.384986	0.1726
GHE	-981.7531	560.5605	-1.751378	0.0864
C	0.2343	45081.77	1.204942	54320.93
R-squared	0.973527	Mean dependent var		788.7279
Adjusted R-squared	0.969021	S.D. dependent var		121.2483
S.E. of regression	24.08466	Akaike info criterion		136.8373
Sum squared resid	27263.32	Schwarz criterion		9.347251
Log likelihood	-252.7230	Hannan-Quinn criter.		9.672754
F-statistic	216.0472	Durbin-Watson stat		9.473448
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9) .

2.4.2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين المتغيرات: نلاحظ من الجدول (7) ان القيمة المحسوبة لإحصاءة F

للأنفاق على الصحة تساوي (5.119875)، وهي اكبر من قيمة احصاءة F الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى معنوية (10%) وهي تساوي (4.78)، مما يعني قبول الفرضية البديلة أي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير المستقل والمتغير التابع خلال مدة الدراسة.

جدول (7) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F. Statistic	5.119875	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

3.4.2: نتائج تقدير الاستجابة للمعطيات الطويلة والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (8) ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من الانكشاف الاقتصادي الى الانفاق على الصحة، وهذا ما يؤكد معامل متجه تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ لهذا النموذج البالغ (-0.071677) وان القيمة الاحتمالية (prob.) المصاحبة له هي (0.0289) ، وان قيمته سالبة ومعنويته احصائية . مما يعني أن (-0.02) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل ، أي إن الانكشاف الاقتصادي يتطلب حوالي أقل من سنة ($1 \div 0.07 = 14$) لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل ، أي بمعنى أن المدد السابقة تتحرف عن توازن الأجل الطويل وتُصحح في المدة الحالية (باعتبارها سرعة تعديل) بنسبة (7%). وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً .

كما ويستدل من الجدول (8)، ان معامل الانكشاف الاقتصادي له أثر سلبي على الانفاق على الصحة في الأجل القصير، كما ولا تتفق الإشارة العكسية مع الواقع الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية في الأجل القصير (-0.056)، وهذا يعني أن زيادة الانكشاف الاقتصادي في العراق بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الانفاق على الصحة بنسبة (56%)، في حين بلغت المرونة الجزئية الانفاق على الصحة في الأجل الطويل (-0.034) وهذا يعني أن الزيادة في الانكشاف الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الانفاق على الصحة بنسبة (34%)، ويكمن سبب مخالفة المنطق الاقتصادي الى ان الصحة في العراق اصبح قطاع خاص لأغلب المستشفيات.

جدول (8) نتائج تقدير الاستجابة في الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-tatistic	Prob.
LN D(A(-1))	1.057554	0.113607	9.308909	0.0000
LN D(A(-2))	-0.422388	0.119414	-3.537167	0.0009
GHE	-0.056006	0.000014	-0.441437	0.0509
CointEq(-1)	-0.071677	0.031803	-2.253782	0.0289
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-tatistic	Prob.
GHE	-0.034546	0.000015	0.417501	0.0482
C	-53.332925	136.778150	-0.389923	0.6984

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

5.2: تحليل نتائج العلاقة بين الانكشاف الاقتصادي والانفاق على التعليم

1.5.2: تقدير النموذج الاولى للانحدار الذاتي (ARDL)

يبين الجدول (9) نتائج التقدير الاولى لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (الانكشاف الاقتصادي) والمتغير التابع (الانفاق على التعليم)، وان جميع المؤشرات كانت معنوية من خلال المؤشرات الاحصائية، فمثلاً قيمة R^2 بلغ اعلى من (96%) ، وهذا يعني ان 96% من التغيرات التي تحدث في الانفاق على التعليم تعود الى درجة الانكشاف الاقتصادي، وان 4% من التغيرات تحدث بفعل متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج، وبلغت قيمة احصاءة F (372.7332) وبقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهذا يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير العلاقة في الاجل الطويل و القصير ، وان درجة الانكشاف تؤثر في الانفاق على التعليم في العراق ، كما نلاحظ من الجدول (9) والملحق (2) ان فترة الابطاء المثلى هي (2) حسب المعايير المستخدمة اذ تم اختيار مدة الابطاء التي تعطي اقل قيمة .

جدول (9) نتائج التقدير الاولى لنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN B(-1)	2.733482	0.132663	20.60478	0.0000
LN B(-2)	-2.809763	0.266466	-10.54455	0.0000
LN B(-3)	1.056679	0.174482	6.056073	0.0000
GED	226.8084	251.2996	0.902542	0.3709
C	0.2553	86879.05	1.522113	0.1340
R-squared	0.966298	Mean dependent var		121.2009
Adjusted R-squared	0.963705	S.D. dependent var		135.6105
S.E. of regression	25.83532	Akaike info criterion		9.424993
Sum squared resid	34708.11	Schwarz criterion		9.604208
Log likelihood	-263.6123	Hannan-Quinn criter.		9.494642
F-statistic	372.7332	Durbin-Watson stat		1.987708
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

2.5.2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين المتغيرات: نلاحظ من الجدول (10) ان القيمة المحسوبة لإحصاءة F للأنفاق على التعليم تساوي (5.890090)، وهي اكبر من قيمة F الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى معنوية (5%) وهي تساوي (5.73)، مما يعني قبول الفرضية البديلة أي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير المستقل والمتغير التابع خلال مدة الدراسة.

الجدول(10) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F. Statistic	5.890090	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

3.5.2: نتائج تقدير الاستجابة للمعطيات الطويلة والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

يوضح الجدول (11) ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل تنتج من الانكشاف الاقتصادي الى الانفاق على التعليم، وهذا ما يؤكد معامل متجه تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ لهذا النموذج البالغ (-0.075983) وان القيمة الاحتمالية (prob.) المصاحبة له هي (0.0270) ، وان قيمته سالبة ومعنويته احصائية . مما يعني أن (-0.02) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل ، أي إن الانكشاف الاقتصادي يتطلب حوالي أقل من سنة ($1 \div 0.07 = 14$) أي ما يقارب (14) يوماً لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل ، أي بمعنى أن المدد السابقة تتحرف عن توازن الأجل الطويل وتُصحح في المدة الحالية (باعتبارها سرعة تعديل) بنسبة (7%) وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً .

ويستدل من الجدول (11)، ان معامل الانكشاف الاقتصادي له اثر سلبي على الانفاق على التعليم في الأجل القصير، كما ولا تتفق الاشارة العكسية مع الواقع الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية في الأجل القصير (-0.191)، وهذا يعني أن زيادة الانكشاف الاقتصادي في العراق بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الانفاق على التعليم بنسبة (19.1%) ، في حين بلغت المرونة الجزئية للإنفاق على التعليم في الأجل الطويل (-2.514) وهذا يعني أن الزيادة في الانكشاف الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الانفاق على التعليم بنسبة (2.51%)، ويكمن سبب مخالفة المنطق الاقتصادي الى ان التعليم في العراق اصبح قطاع خاص لأغلب المدارس والجامعات الاهلية .

جدول (11) نتائج تقدير الاستجابة للمعطيات الطويلة والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-tatistic	Prob.
LN D(D01(-1))	1.215860	0.102465	11.866109	0.0000
LN D(D01(-2))	-0.530419	0.119494	-4.438876	0.0000
GED	-0.191053	1.273672	-0.150002	0.0013
CointEq(-1)	-0.075983	0.033379	-2.276388	0.0270
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GED	-2.514420	16.535707	-0.152060	0.0097
C	149.664713	222.780281	0.671804	0.5047

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

الاستنتاجات

1. تعد التنمية المستدامة هدف لا بد الوصول اليه والعمل على بلوغه خطوة خطوة من البداية الى النهاية والبدائية متمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي , ثم اكمال تلك الخطوات الى طريق التنمية في جميع مفاصل الحياة وفق أسس علمية وعملية وصولاً الى الهدف المنشود وهي التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات المجتمع العراقي .
2. انخفاض العديد من المؤشرات الاجتماعية التي توضح انخفاض معدلات النمو إذ اثر التحرير التجاري بشكل سلبي على الانفاق على الصحة والتعليم خلال المدة المدروسة .
3. تظهر نتائج الجانب القياسي ان تحرير التجارة اثر سلبي على المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة خلال المدة المدروسة اذ ان الزيادة في الانكشاف الاقتصادي بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة معدل البطالة بنسبة (43%) , والى انخفاض الانفاق على الصحة بنسبة (34%) , والى انخفاض الانفاق على التعليم بنسبة (2.51%) .
4. تشير نتائج الدراسة القياسية الى ان جميع المتغيرات لم تكن ساكنة عند المستوى الاصيلي لها , واصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الاول ولجميع متغيرات البحث ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2) وذلك حسب اختبار (ADF) وهذا يمكننا من استخدام منهجية النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة. (ARDL) .
5. تشير النتائج القياسية الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من درجة الانكشاف الاقتصادي الى معدل البطالة والانفاق على الصحة والانفاق على التعليم خلال مدة البحث .

التوصيات :

1. العمل على ايجاد معالجات وحلول للسياسة التجارية والاقتصادية يكون الهدف منها تشجيع المنتجات الوطنية بحيث يمكنها من المنافسة مع باقي المنتجات والاعتماد على السلع الاستيرادية لتلافي التشوه الحاصل بالهيكل الاقتصادي وتصحيح الخلل الحاصل في (الصادرات والاستيرادات) .
2. خلق بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي والمحلي تعمل على جذب المستثمرين شريطة ان توظف الايدي العاملة العراقية، لتكون سبباً في المحافظة على التنمية المستدامة، وتقليل نسبة البطالة.
3. يتطلب زيادة الانفاق على الصحة لرفع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمواطنين بالشكل الذي يصحح التشوه الهيكلي الحاصل في موازنات الصحة بزيادة النفقات الرأسمالية خاصة المختبرات والاجهزة الطبية لرفع واقع المستوى الصحي الى المستوى الذي يليق بالمواطن العراقي.
4. الاهتمام بالتعليم وزيادة الانفاق عليه وتوفير متطلبات التعليم الحديثة التي تحتاج ضبط الجودة وتطوير المهارات للكادر التدريسي لبناء جيل قادر على النهوض بالبلد لكون الفرد هو العنصر الاساسي للتنمية .

المصادر :

1. ابو شرار, علي عبد الفتاح (2007), الاقتصاد الدولي النظريات وسياسات , مطبعة دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الاولى , عمان.
2. التوفيق, كريمة , جامع زهرة (2019), التجارة الدولية كاستراتيجية للتنمية المستدامة في الفترة 2005-2018 دراسة حالة الجزائر , ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية .
3. جاسم , عبير محمد , غفران علوان حاتم (2007), تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة , كلية الادارة والاقتصاد -جامعة المستنصرية المجلد الثالث العدد العاشر .
4. جويد, رائد فاضل , (2013) النظرية الحديثة في التجارة الخارجية , مجلة الدراسات التاريخية والحضارية , المجلد 5 العدد 17 حزيران .
5. حبيبة , مرابط (2017) , تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة صراع ام تكامل ؟ مجلة جامعة العقاري والبيئة , جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – كلية الحقوق والعلوم السياسية , دار المنظومة.
6. رشاد العصار, وآخرون (2000), التجارة الخارجية , الطبعة الاولى, دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن
7. الركابي , ماجد احمد دعبل (2020) , التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغيير المناخ , الطبعة الاولى , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين المانيا .

8. الريفى, حامد احمد (2018), التنمية المستدامة رؤية للتكامل الاقليمي ارادة التغيير والتجديد – الافاق- النتائج, دار التعليم الجامعي – الاسكندرية .
9. زروق, جمال الدين, (2007), تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية , صندوق النقد العربي ابو ظبي الامارات العربية المتحدة العدد(1) .
10. السريتي السيد محمد احمد , غزلان محمد عزت محمد (2013), التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية, دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية.
11. السريتي, السيد محمد احمد (2016) التجارة الخارجية , الناشر الدار الجامعية - الاسكندرية.
12. صايل , علي نبع , عمر ابراهيم عناد (2017) مسار الانفاق العام وقياس اثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (2004-2015) , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (9), العدد (18).
13. الصرن , رعد حسن (2001), اساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي , الطبعة الاولى الجزء الثاني سلسلة دار الرضا للنشر دمشق- سوريا .
14. الصوص نداء محمد (2008), التجارة الخارجية , مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة العربية الاولى - عمان .
15. عبد القادر, السيد متولي(2011), الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات , الطبعة الاولى 2011 , دار الفكر ناشرون وموزعون - عمان.
16. عوض, طالب محمد (1995) , التجارة الدولية نظريات وسياسات , نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية.
17. قوديري, محمد (2011), اشكالية تحرير التجارة الدولية وقضايا البيئة والتنمية المستدامة , العدد(18) مجلة بحوث اقتصادية عربية , دار المنظومة .
18. محارب, عبد العزيز قاسم (2011), التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية .
19. نارليكار, امريتا (2008) , ترجمة عبدالاله الملاح , الوجيز في منظمة التجارة العالمية , مكتبة العبيكان, الطبعة الاولى, المملكة العربية السعودية .
20. النجار, علياء سهيل نجم (2017) , التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق المشاكل والحلول , مجلة كلية الكوت الجامعة , المجلد (1) العدد 4 السنة الثانية .
21. هاشم, حنان عبد الخضر, وآخرون(2010), البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (16) العدد (10) جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد .
22. هلال, جنان سليم (2014) , السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003 الاداء ومتطلبات اصلاح , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية العدد (1) المجلد (16) .